

التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة

د. / زرموت خالد *

Abstract:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence les raisons de la diversification économique en tant qu'alternative stratégique à la sortie de la crise économique qu'a connue l'Algérie depuis 2014, résultant de la chute vertigineuse des prix du pétrole au niveau mondial durant le second semestre de l'année 2014, de sorte que le sujet de la diversification économique revêt une grande importance pour de nombreux pays, notamment ceux caractérisés par l'unification de leurs économies et leur dépendance au pétrole.

Mots clés: Diversification économique, Algérie, Crise économique, Economie rentière.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مبررات التوجه نحو التنوع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ سنة 2014 والناجمة عن تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أدنى مستوى لها، بحيث أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة لدى العديد من الدول خاصة تلك التي تتصف بأحادية اقتصادياتها واعتمادها على المورد الوحيد للدخل المتأتي من استحوادها لخيرات وموارد طبيعية في مقدمتها النفط وما له من مخاطر ناتجة بالأساس عن التقلبات في قيم أسعاره.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الجزائر، الأزمة الاقتصادية، الاقتصاد الريعي.

* أستاذ محاضر ﴿ب﴾ جامعة الجزائر 3

1183

«التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة»

د. / زرموت خالد

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي
1-1) التنويع الاقتصادي وخصائصه
2-1) أهداف وأنماط التنويع الاقتصادي
 - 2) ملامح تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية الراهنة
1-2) طبيعة الاقتصاد الجزائري (2014-2016)
2-2) إجراءات تفعيل سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري
- خاتمة

مقدمة:

تتطلب دراسة التنويع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على الموارد الريعية بالنسبة للبلدان التي تركز اقتصادياتها على الريع البترولي، فالتنويع يتطلب تعديل الحوافز المتاحة للعمالة والمؤسسات من أجل تشجيعهم على العمل والإنتاج في قطاع السلع التجارية غير نفطية، كما أن قدرة أي دولة على تنويع مصادر دخلها يتطلب تعديل محكم ومدروس لأسلوب إدارة فوائضها من جهة وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب والرفع من القدرات والاعتماد على التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات من جهة أخرى، زيادة عن ذلك فإن تنويع الأنشطة الاقتصادية عن طريق الاستثمار يعد تحديا رئيسيا لا بد من تحقيقه، ولعل ما يميز الاقتصاد الجزائري تركيزه على مداخيل النفط كمورد رئيسي للدخل، بالرغم من توفرها على جملة من العوامل والمؤهلات التي تجعلها في الصدارة والتخلي عن سياسة أحادية الاقتصاد التوجه نحو التنويع الاقتصادي المرغوب فيه والعمل على تجسيده وإنجاحه من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية الناجعة التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويعه والعمل على رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءتها.

تأسيسا لما سبق، يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما هي البدائل المتاحة التي تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي؟

(1) الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي:

كثر الحديث طوال العقود القليلة الماضية عن حيوية فكرة التنوع الاقتصادي كسياسة أو إستراتيجية للأمن الاقتصادي لدى العديد من الدول من حيث ضمان ديمومة ونمو الاقتصاد المحلي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية¹. كما أن جوهر نظرية التنوع تقوم على أساس فكرة عدم الاعتماد على مورد وحيد، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني بما يشمل ذلك أيضا رفع مستوى معيشة الأفراد وتجنب تدهور شروط تبادله التجاري في حال تركيز صادراته على سلعة أو خدمة معينة فإنه لا بد من وجود تنوع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية - متنوعة وغير متركرة أو معتمدة بإفراط على البعض منها - وكما هو الحال بالنسبة للدول الريفية والتي تعتمد بدرجة أساسية على أحد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم - وتقدم هذه القطاعات منتجات مختلفة يتم تبادلها خارجيا. كما يرتبط مفهوم التنوع أحيانا بتنوع مصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع، وهكذا تشكل هذه المصادر روافد عدة لاقتصاد ما².

(1-1) التنوع الاقتصادي وخصائصه:

نظرا للارتباط المباشر الموجود بين التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، فقد حضي هذا الأخير الاهتمام البالغ من قبل العديد من الدول خاصة تلك التي تعتمد على النفط كعنصر وحيد مولد للثروة، باعتباره هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة.

⊕ تعريف التنوع الاقتصادي:

يعتبر التنوع الاقتصادي إحدى البدائل الإستراتيجية التي لجأت إليه العديد من الدول على غرار البلدان التي تعتمد على المصدر الوحيد للدخل، فقد تم التطرق لمفهوم التنوع من قبل الباحثين الاقتصاديين، ويمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف في هذا الشأن نوجزها في:

- سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد.

- بمعنى آخر، التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية³؛
- عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية والقادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، حيث يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتعبئة المفرطة والمستمرة على الخارج⁴؛
 - عملية وأداة في نفس الوقت لتنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية (السلعية منها والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية⁵؛
 - الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة⁶؛
 - وإيجاد مصادر دخل بديلة من خلال تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية" (تعريف في الاقتصاديات النفطية)⁷.
- وتأسيسا لما سبق، يمكن استنتاج أن التنوع الاقتصادي يحث على الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة أو نحو أسواق جديدة مما يعكس الرغبة في التقليل من المخاطر الاقتصادية والتصدي للآزمات المالية الخارجية على الاقتصاد المحلي والتخفيف من وقعها.

✦ خصائص التنوع الاقتصادي:

- من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج جملة من الخصائص للتنوع الاقتصادي نوجزها في النقاط الآتية⁸:
- يعني التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية؛
 - عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل؛
 - عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني؛
 - عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية؛
 - وعملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

1-2) أنماط التنوع الاقتصادي وأهدافه:

تعددت المفاهيم الخاصة بالتنوع الاقتصادي كون هذا الأخير لا يقتصر فقط على البلدان الريفية التي تعتمد على الدخل الوحيد بل شمل حتى الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة في خلق ديناميكية اقتصادية تركز على إيجاد بدائل لتنوع اقتصادياتها.

✦ أنماط التنوع الاقتصادي:

تعددت الأشكال المتعلقة بالتنوع الاقتصادي بحيث شمل في مجمله شقين رئيسيين الأول يتمثل في تنوع الهيكل الإنتاجي والبنى التحتية فيما يتعلق النمط الثاني في تنوع نمط الصادرات من خلال تنوع وعاءها، ويمكن أن نميز بين نمطين رئيسيين للتنوع الاقتصادي:

✦ 1- تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):

من منظور الاقتصاد الجزئي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تنوع إنتاجها من خلال انتاج سلع جديدة دون التخلي عن السلع الأصلية مما يجعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعاً وذو قاعدة اقتصادية عريضة وتنافسية وأقل اعتماداً على عدد قليل من الأنشطة. فالتنوع الإنتاجي يسمح بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتقادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو ما يسمى بـ "المرض الهولندي"، فضلاً عن ذلك فإن التنوع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات.

وفي ذات السياق، فإن مبدأ التخصيص والتركيز في الإنتاج من شأنه تحقيق وفرة اقتصادية كبيرة ويعتبر مؤشر هيرفندال - هيرشمان* من أبر المؤشرات المعروفة والمتداولة في أدبيات تركز أو تنوع الصادرات والذي يعكس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد قليل من المنتجات أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين، وهو بالطبع يقيس مدى انحراف حصة

* مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HERFINDAL-HIRSHMAN) يركز على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويستعمل لقياس التنوع في ظاهرة ما وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، واستخدم هذا المعامل من قبل العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي لقياس مدى الإحتكار الصناعة أو في قطاع معين.

صادرات السلع الرئيسية لدولة ما من تلك السلع في الصادرات العالمية، بحيث كلما إقترب المؤشر من الواحد (01) كلما قلت درجات التنوع للصادرات لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات، أو على عدد محدود من أسواق التصدير. أما من منظور الاقتصاد الكلي، فإن تنوع الهيكل الإنتاجي يعني مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة وتوليد الناتج والدخل الوطني من خلال مساهمة كل من القطاع الفلاحي، الصناعي وقطاع الخدمات في بلوغ مستوى التنوع المرغوب فيه.

2- وتنوع السوق والتجارة الخارجية(الصادرات):

يعد تنوع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح إليها كل الدول، سيما وأن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا منها يحمل مساوئ واضحة على الاقتصاد الوطني، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد على عكس ما لو كان هناك مزيجا متنوعا يسمح بوجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية وفتح منافذ تصدير محتملة، فتتنوع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا. وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة صناعيا بالتنوع الشديد في اقتصادياتها ما يعكسه التناسق والتناغم الموجود بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومدى تكاملها، في حين تتسم الدول المتخلفة في التخصيص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات لها.

⊕ أهداف التنوع الاقتصادي:

- تعد حتمية تنوع الاقتصاد في البلدان النفطية خاصة ملجأ ضرورياً قصد تحقيق التنمية وذلك نظرا للأهداف التي يفرزها في ظل المخاطر والأزمات التي قد تعصف باقتصاد أي بلد. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية¹⁰:
- التقليل من نسبة المخاطر والصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن تذبذب أسعار المواد الأولية كالنفط؛
 - خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتخصصة والرفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي؛
 - التطوير لمنتجات أخرى غير تلك المتعلقة بالمحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها؛

- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة إطار التجارة الخارجية، وتحسين مناخ الاستثمار قصد الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛
- يساهم التنوع الاقتصادي أيضا في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر حتى تتأقلم مع الأزمات الاقتصادية؛
- إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الإنتاج وتقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية؛
- وضمان استمرار وتيرة التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الإمكانيات المتاحة الذاتية.

(2) ملامح تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية الراهنة:

إنّ أهم ما يميّز الاقتصاد الجزائري أنّه اقتصاد ريعي، يعتمد بصفة شبه كليّة على العائدات المتأتية من صادرات النفط إذ يُمثّل هذا الأخير 98% من إجمالي الصادرات و64% من الإيرادات العامّة- وما يرتبط بها من مخاطر ناتجة بالأساس عن التقلّبات في قيم أسعاره، ولعل ما يثبت هذا الأزمات الدورية التي شهدها العالم في هذا الشأن منذ سنة 1973. ومنذ منتصف سنة 2014 ونتيجة لأسباب عديدة، تعرف الجزائر أزمة بتروليّة، انخفضت إثرها أسعار البترول إلى مستويات دنيا، حيث وصل سعر البرميل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف 2015، مخلفة بذلك نتائج سلبية على التوازنات المالية في الخزينة العمومية، فسارعت الدولة بدورها إلى محاولة تدارك الأوضاع باتّخاذ جملة من التدابير أقل ما يقال عنها أنها سطحيّة، فضلا عن كونها مؤقتة لا تصلح لأن تعتمد على المدى الطويل. كل هذا وأكثر يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذريّة تخلص الجزائر من تبعيتها للنفط، من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي كنموذج استراتيجي للخروج من التبعية الريعية، وما تقوم عليها من آليات وميكانيزمات التي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث نمو اقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1-2) طبيعة الاقتصاد الجزائري (2014-2016):

بالرغم من التغيّرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التحوّل في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحوّلات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أنّ المعالم الهيكلية الكبرى للاقتصاد الجزائري وملامحه لم تتغير.

⊕ بعض مؤشرات الاقتصادي الجزائري:

يعتبر القطاع النفطي أو ما يسمى بالاقتصاد الأحادي المحرّك الأساسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثّل 98% من إجمالي قيمة الصادرات و64% من الإيرادات العامّة للدولة، ويساهم بحوالي 24% من إجمالي الناتج المحلي، وتحلّل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم¹¹.

كما يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تُحقّقان عوائد مألّية ضخمة للجزائر، بحيث نجد مساهمة النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، فضلا عن ذلك فإن مداخيل البترول والغاز تشكل أكثر من 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و65% من مداخيل الدولة، وتشغل حوالي 3% من القوة العاملة¹².

الجدول - تغطية الواردات من خلال الصادرات (2015-2016)

التطور %	2016		2015		الوحدة بالمليون
	دولار	دينار	دولار	دينار	
-9.62	46.727	5.115.135	51.702	5.193.460	الواردات
-16.69	28.883	3.161.344	34.668	3.481.837	الصادرات
	-17 844	-1.953.791	-17.034	-1.711.623	الميزان التجاري
	%62		%67		نسبة التغطية

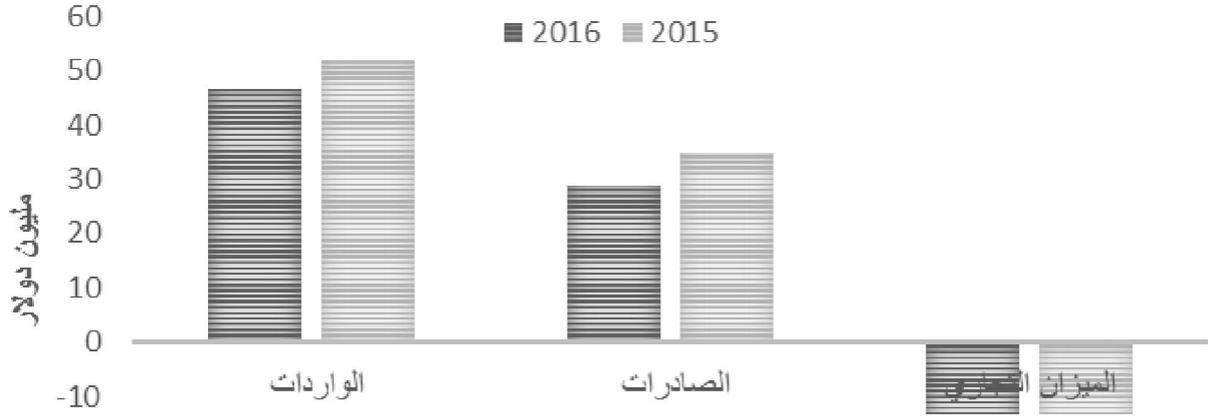
المصدر: Centre Nationale de l'informatique et des statistique, «Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2016)», Ministère des finances, Direction générale des douanes, Alger, p. 05,
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.pdf

من خلال الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر، تشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري يقدر بـ 17.8 مليون دولار إلى غاية سنة 2016 وهذا ما يفسر اللاتوازن المسجل بين الصادرات والواردات في الآونة الأخيرة، بحيث نسجل ارتفاع في العجز بنسبة 4.8% في الميزان التجاري إذا ما قورن بسنة 2015.

كما أن نسبة تغطية الواردات مقارنة بالصادرات تتراوح بين 62% سنة 2016 و67% خلال سنة 2016، وهذا ما يفسر كذلك ضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده على صادرات مورد وحيد ألا وهي الطاقة (النفط).

وفي ذات السياق، يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل - تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2015-2016)



	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
سنة 2016	46727	28883	-17844
سنة 2015	51702	34668	-17034
	0	0	0

المصدر: Centre Nationale de l'informatique et des statistique, op. cit., p 5.

أما بالنسبة لاحتياطي الصرف في الجزائر، بالرغم من أنه أسال الكثير من الحبر، إلا أنه سيشهد حسب توقعات بنك الجزائر تراجعاً خلال السنتين القادمتين 2019/2018 ليصل إلى حدود 87 مليار دولار في نهاية 2019، بعد أن بلغ مستويات قياسية نهاية سنة 2013، سجل احتياطي الصرف تراجعاً في سنة 2014 إلى 178.9 مليار دولار ثم إلى 144.1 مليار دولار في 2015 أي تراجع بحوالي 34.81 مليار دولار، مما استوجب ضرورة تنويع الاقتصادي الوطني كبديل للحفاظ على التوازنات المالية للبلاد¹³.

✦ آثار الاعتماد شبه الكلي على صادرات النفط:

يعتبر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد مدراً للدخل يعترضه العديد من المخاطر يمكن الإشادة بعضها في¹⁴:

- مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية: إنّ الاعتماد على ربوع الصادرات النفطية يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي

- تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج.
- تُعتبر صناعة النفط صناعة ذات تكاليف متزايدة، حيث تتزايد التكاليف الإضافية أو الحدية في الأجل الطويل لكل برميل إضافي مع تزايد استخراج النفط، ذلك لأن النفط يندفع طبيعياً في البداية إلى السطح نتيجة ضغط الغازات، ثم وفي مرحلة متقدمة من الاستخراج لا بد من استخدام وسائل صناعية للضغط ورفع الزيت إلى السطح؛
 - مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة: ترتبط سياسة الدولة على مواردها الطبيعية وحريرتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية؛
 - ومخاطر نضوب المخزون النفطي: لا يختلف اثنان عن أن مادة النفط ناضبة وليست دائمة، حيث أن المعروف من هذه الموارد في الطبيعة هو ثابت، هذه الموارد معرض للنضوب في فترة زمنية محددة.
- فضلاً عن الأزمات الدورية المصاحبة لهذا المورد والناجمة بالأساس عن تقلبات في أسعاره، ولعل خير دليل على هذا الأزمة النفطية الراهنة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري أين فاقت كل التوقعات من خلال المؤشرات الاقتصادية المسجلة التي تعبر عن الوضع الاقتصادي الراهن في الأزمة النفطية، الأمر الذي يعجل بضرورة التوجه الاقتصادي نحو بدائل تساهم في تنويع الاقتصاد والابتعاد شيئاً من تبعية الريع البترولي. ومن بين الآثار الاقتصادية نجد نقشي ظاهرة الفساد الاقتصادي سيما وأن تلك الثروات الريعية التي تحوز عليها الدول النفطية تؤدي إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي في خلق مناخات تنمو من خلالها أساليب حكم واستراتيجيات فاشلة¹⁵.

2-2) إجراءات تفعيل سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري:

في سياق التحليل السابق، يبدو لنا أن حتمية تنويع الاقتصاد الوطني استراتيجية لا مفرّ منها، وبالخصوص في الآونة الأخيرة وتماشياً مع استمرار تذبذب أسعار النفط التي لا تفوق الستين دولار الأمر الذي عجل بتجسيده في أرض الواقع.

✦ مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يتبين أن التنويع الاقتصادي في الجزائر رهين بالدور الذي تلعبه الدولة من خلال السياسات الاقتصادية المنتهجة، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو

وتوسع قطاع الأعمال. كما يشكل قطاع العلوم التكنولوجية أحد أعمدة نجاح التنويع الاقتصادي ما دام هذا الأخير غائب في تجربة النموذج الاقتصادي الجديد المطبق في الجزائر، فالاستثمار في هذا المجال يسمح باكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في المعاهد والجامعات وتحفيز مهارات الخلق والإبداع قصد النهوض بالقطاع الصناعي الذي لا يزال رهين التجارب ضمن السياسات التي تفتقد البعد الاستراتيجي لها¹⁶. كما أن الجزائر تزخر بموارد طاقوية ومعدنية من شأنها النهوض بالقطاع الصناعي - الصناعات التحويلية- وتقوية البنى التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الفلاحي وبحكم المساحة التي تتربع عليها الجزائر وتنوع الأقاليم والمناخ من شأنها دفع عجلة النمو وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض على غرار التمور التي تنتجها على سبيل المثال من شأنها أن تدرّ عوائد كبيرة شرط تشجيع الاستثمار فيها وتدعيمها¹⁷. وفي ذات السياق يبقى قطاع السياحة البديل الأنسب لتنويع الاقتصاد الوطني بحكم المؤهلات التي يتميز بها على غرار التاريخ والموقع الاستراتيجي، لكنه يبقى بعيداً كل البعد بسبب المراحل الصعبة التي مرت بها البلاد، فضلا عن عمق السياسات المنتهجة في هذا المجال، الأمر الذي جعل استقطاب السياح الأجانب وتعذر ضمان جذبهم سنوياً نظراً لغياب المحفزات السياحية وعدم القدرة على إرضائهم أمراً صعب المنال¹⁸.

✦ البعد الاستراتيجي للنموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر:

على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات يقدر بـ 6.5% ما بين 2020 و 2030 وارتفاع محسوس للنااتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ 2.3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3% حالياً إلى 10%، غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر، كما يتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات. فضلا عن ذلك، يسعى النموذج الاقتصادي الجديد من جهة أخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره"¹⁹. كما يشير مضمون النموذج الاقتصادي الجديد إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه، نظراً لضعف البنى التحتية للقطاع الصناعي ونقص الخبرة في هذا المجال. وبخصوص الاستثمار ينتظر من أجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". وفي هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة

ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى. وفيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة وصناعة وخدمات وعلى رأسها السياحة)²⁰. ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي. وفي ذات السياق القيام بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مروراً بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية. بالإضافة إلى التركيز على ضمان الأمن الطاقوي وتوزيع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية الفعالة. كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مروراً بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية²¹.

✦ الإجراءات الاستعجالية المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد:

اعتمدت الجزائر مؤخرا حزمة من السياسات الاقتصادية مبرزة بذلك عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد الذي باشرت به في جوان 2016، وبحسب الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على موقعها الإلكتروني، ينتظر أن تضفي هذه الجهود من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول سنة 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، وقد تم الكشف عن الخطوط العريضة للنموذج الذي ستعمل من خلاله لتجاوز أزمات الاقتصاد الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014، ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى راحة اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال مضامين وثيقة أولية محررة في 21 صفحة، تضمنت جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية "عميقة" تمتد إلى غاية 2030، متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة وعصرنتها²². وتشير الوثيقة إلى أن الجزائر وافقت في 2016 على نموذج اقتصادي يركز من جهة على مقارنة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد لسنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، ويمكن تلخيص برنامج هذا النموذج من خلال المراحل الآتية²³:

- المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) سميت بمرحلة الإقلاع: تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
- المرحلة الثانية (2020-2025) سميت بالمرحلة الانتقالية: فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني للنكسة التي عصفت به منذ سنة 2014 قصد الحفاظ على الأقل على التوازنات المالية والعمل على خلق ديناميكية لاستغلال الفرص والبدائل المتاحة؛
- والمرحلة الثالثة (2026-2030) سميت بمرحلة الاستقرار، من خلالها تسعى الجزائر بلوغ مرحلة الاستقرار والتوافق ويكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

خاتمة:

تأسيسا لما سبق، فإن استمرارية اعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة يؤثر لا محالا على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وجعله اقتصادا هشاً وعرضة لمخاطر عدّة، وعلى هذا الأساس يبقى أمام الجزائر رهان التحدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تشهدها حاليا وتحقيق التنمية المستدامة. زيادة عن ذلك، فإن الجزائر تزخر بإمكانيات ومؤهلات تسمح لها بتسجيل قفزة نوعية في كل الميادين شرط تثبيت معالم التنويع الاقتصادي وفق خطط استشرافية محكمة تساهم في تجسيدها على أرض الواقع بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

من النتائج المتوصل إليها:

- نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس مرهون بمدى توفرها على المواد الأولية من عدمها؛
- الزيادة في مستوى تنويع الصادرات إحدى أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري؛
- وتكثيف دور القطاع الخاص وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في عملية التنويع الاقتصادي والتنمية.

- وبناء على نتائج التحليل، خلصنا إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار في المستقبل ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- تحقيق التنويع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط شفافة؛
 - وضع أطر تنظيمية للسياسة الاقتصادية كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي من خلال تفعيل مناخ الاستثمار في الجزائر يتسم بالجاذبية والتنافسية والثبات؛
 - تحفيز القطاع الخاص من بوابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع نظام المقاولاتية؛
 - إعادة النظر في الأطر التنظيمية للقطاع المالي في الجزائر من خلال وضع خطط وبرامج إستشرافية؛
 - وتدعيم القطاع الفلاحي بدرجة أولى والاهتمام به من خلال وضع برامج تنموية في هذا المجال من شأنها المساهمة في الناتج المحلي والتقليل من عبئ الميزان التجاري.

الهوامش والمراجع:

1 نشرة صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان»، 21 أكتوبر 2015.

<http://www.imf.org/ar/news/search>

2 HVIDT Martin, «Economic diversification in GCC countries: past record and future trends», Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 27, London School of Economics and Political Science, London, UK., 2013,

<http://eprints.lse.ac.uk/55252/>

3 مقال، «سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية»، المعهد العربي للتخطيط، على الخط،

<http://www.arab-api.org/ar/>

4 جورج اسكندروف ستبانوف (ترجمة)، «البلدان النامية وقضاياها الملحة»، دار التقدم، موسكو، 1978، ص 221.

5 عبد المنعم زنايبلي، «سياسات المنتجات الأساسية والطاقة»، منشورات وزارة الطاقة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص ص 79-80.

6 حسن كريم حمزة، «العولمة المالية والنمو الاقتصادي»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 168.

7 عبد العزيز فهمي، «موسوعة المصطلحات الاقتصادية»، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 255-256.

8 PAPAGEORGIU Chris & SPATAFORA Nikola, «Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications», International Monetary Fund, December 14, 2012, p 2.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1213.pdf>

9 ارجع إلى:

- GIZ Sector Project Sustainable Economic Development & UNIDO Industrial Policy Advice Uni, «Tool 4 – Diversification – Domestic and Export Dimensions », 2015, p. 15.

<http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/>

- باهي موسى & رواينة كمال، «التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، جامعة ورقلة، العدد 05، ديسمبر 2016، ص ص 133-152.

10 للمزيد أنظر:

- ضياء مجيد الموسوي، «الإصلاح الهيكلي وتحديات العولمة»، فعاليات الملتقى الدولي حول «تأهيل المؤسسة الاقتصادية»، كلية لعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 29 و30 أكتوبر 2001.
- عيساني عامر، «الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة الجزائر»، رسالة دكتوراه علوم، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص37؛
- صلاح الشنواني، «اقتصاديات الأعمال»، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 138؛

- ROCHET Christian, Diversification et redéploiement de l'entreprise, organisation, Paris, 1981 p23.

11 World Energy Outlook, International Energy agency, «China And India insights», 2007, p. 219.

http://www.worldenergyoutlook.org/media/weowebiste/2008-1994/weo_2007.pdf

12 بودرامة مصطفى، «التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر»، المؤتمر العلمي الدولي حول «التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، يومي 07 و08 أبريل 2008 [كتاب الملتقى، ص 9].

13 تقرير وزارة المالية، «احتياطي الصرف في الجزائر»، الجزائر، 2017.

14 أرجع إلى:

- بن ساحة مصطفى، «أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011، ص ص 64-67؛

- SID AHMED Abdelkader, «Le paradigme rentier en question: l'expérience des pays arabes producteurs de brut, analyse et éléments de stratégie», In Revue Tiers monde, n°163, juillet -septembre 2000, Tome XLI, pp. 501-521.

15 زرواط فاطمة الزهراء & بورواحة عبد الحميد، «أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014»، المؤتمر الدولي الأول حول «السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية»، جامعة سطيف 1، كلية لعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015 [كتاب الملتقى، ص 4].

16 تقرير، «عوامل نجاح التنويع الاقتصادي»، المعهد العربي للتخطيط، على الخط،

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-

[6.pdfapi.org](http://www.arab-api.org)

- 17 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية»، الخرطوم، 2014.
- 18 كواش خالد، «أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2004، ص ص 19-22.
- 19 Article, «Le nouveau modèle de croissance en Algérie», Ministère des finances, Alger, juillet 2016, p.2.
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf
- 20 مقال، «تفاصيل عن نموذج النمو الجديد في الجزائر»، 2016/02/12،
<http://www.eco-algeria.com/content/>
- 21 مقال، «تفاصيل عن نموذج النمو الجديد في الجزائر»، المرجع السابق الذكر.
- 22 Article, «Le nouveau modèle de croissance en Algérie», op. cit., pp.11-12.
- 23 للمزيد راجع:
- Article, «Le nouveau modèle de croissance en Algérie», op. cit., p. 11;
- مقال، «تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل»،
2017/04/11
<http://ar.aps.dz/economie/-/41833-تجسيد-النموذج-الاقتصادي-الجديد-في-أفق-2030-سيتم-على-ثلاث-مراحل>